



الاتحاد الأوروبي بين مشاريع البناء للمستوى الهيكلي والتنظيم الذاتي في سياق نظرية الأنظمة التكيفية المعقدة
-دراسة الاستمرار والتحول في مشاريع بناء للمستوى الهيكلي-.

ثمّة حقيقة هامة لا يمكن اغفالها، النظام الدولي اليوم: يمثل نتاج اثنين من مشاريع بناء النظام، مرتبطة ببعضها البعض، وتعود جذورها لقرون عديدة، المشروع الأول: يمثل إقامة وتوسيع نظام الدولة الحديثة، وهو مشروع أسس في أوروبا الغربية، وتوسع في ظل موافقة الدول الأخرى ليشمل العالم بأسره، وهو مشروع يعود في تاريخه إلى سلام ويستفاليا عام 1648. فقد أصدرت من خلاله القواعد والمبادئ المرتبطة في سيادة الدولة ووحدة أراضيها، وعدم التدخل، وتقرير المصير، والاعتراف المتبادل بين الدول، وقواعد سلوك القوى العظمى. المشروع الثاني: يمثل بناء النظام الليبرالي، التي قادتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة على مدار القرنين الماضيين، والتي ساعدت بدورها في ظهور الدول الديمقراطية الليبرالية. عمل المشروعين بشكل متصل، حكم العلاقات ما بين الدول خلال تلك المدة. فقد ركز المشروع الأول (الدولة الحديثة)، على حل المشاكل الواقعية، وخلق علاقات مستقرة وتعاونية بين الدول في ظل ظروف من الفوضى، وأصبح بناء مشروع نظام ليبرالي ممكناً فقط عندما استقرت العلاقات بين القوى العظمى. وبكلمات أخرى، المشاكل عند "هوبز" مثل الفوضى وانعدام الأمن، كان لا بد من إيجاد حلول لها من خلال الاستفادة من فرص "لوك" في بناء علاقات مفتوحة، قائمة على قواعد محددة.

سوف تحاول هذه الدراسة في الإجابة على سؤال قوامه: ما هي آليات الاستمرار والتغيير، في القيود الهيكلية المتمثلة في توسيع نظام الدولة الحديثة، وبناء نظام ليبرالي، على ظاهرة المدى المتوسط التي تجسدها الأقاليم الدولية، وأهمها الاتحاد الأوروبي، بوصفها خصائص ناشئة، في سياق النظام التكيفي المركب. وتنطلق بفرضية: أن مبادئ النظم التكيفية المركبة توفر نخب تحليلي لدراسة أنماط الاستمرار والتغيير في السياسة العالمية، ويسلط الضوء على وسائل لتحسين نماذج التحولات في السياسة العالمية. ينطبق الأنظمة التكيفية المركبة على اثنين من ألباز الاستمرار والتغيير في مشاريع بناء النظام الدولي (الدولة، والنظام الليبرالي)، التي تنعكس ضمناً في النقاش الدائر، حول تعامل الاتحاد الأوروبي مع تلك المشاريع.

يعالج منطق الأنظمة التكيفية المركبة آليات الاستمرار والتحول في القيود الهيكلية موضع النقاش، على ظاهرة المدى المتوسط، والاتحاد الأوروبي كنموذج، من خلال عدة افتراضات رئيسية تتمثل في: أولاً: إدخال مفهوم الخصائص الناشئة إلى علم السياسة الدولية، والذي يتم تفسيره عادةً بأنه نمط جديد أو كنوع من "الحدث" على المستوى (الدولي، الإقليمي، الدولة) الذي يظهر فيه، "يحكم بيئة النظام، ويتم من خلال تفاعل النظام مع بيئته. في هذا السياق التنظيم الذاتي للأقاليم الدولية تظهر بوصفها الشبكات الناشئة المتعددة الأطراف، وهي ظاهرة فئوية تميز المرحلة الانتقالية ما بعد الحرب الباردة. فالمتغيرات التي صاحبت تعقد بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وانتقال بنية القوة العالمية من الصيغة 2+3 التي كانت قائمة خلال الحرب الباردة، إلى الصيغة 1+4. أصبحت استقلالية الأمن الإقليمي أكثر قابلية للتطبيق في النظام الأمني بعد نهاية الحرب الباردة، وبكلمات أخرى، انهيار الاتحاد السوفيتي أعطى هامش

من الحرية في الحركة للتكتلات الإقليمية وبرزها بشكل كبير على الساحة الدولية - هذا التعقيد يعكس التنظيم الذاتي للتكتلات الإقليمية-. ثانياً: المشاركة في التكيف: ويقصد به أن سلوك ومعايير المستويات الإقليمية والوطنية، لا تتشكل فقط من قبل القيود الهيكلية، ولكن يمكن لسلوك الجهات الفاعلة في المستويات الأولى أن تشكل القيود والمعايير الهيكلية. هذا الجانب يعكس ظهور كيانات جديدة مثل الاتحاد الأوروبي، وتأثيره الكبير على النظام الدولي، وعلى الفواعل الأخرى. وبكلمات أخرى، التحول والتعاقب في القواعد والمعايير الدولية، يتم تشغيلها من خلال إعادة الهيكلة في المستوى المتوسط.

هذا الطرح يمكن أن يقودنا إلى حقيقة: أن الاتحاد الأوروبي في تفاعله مع مشاريع بناء النظام الدولي والوحدات المكونة له، يمثل آليات غير خطية والذي يشير إلى: منطق ردود الفعل الإيجابية والسلبية للتعامل مع مشاريع بناء النظام الدولي. في هذا السياق، مشروع الاتحاد الأوروبي يمثل منحى التدرجي في التحول أو التغيير في مشروع البناء المتعلق في نظام الدولة الحديثة-ردود فعل إيجابية-، في ضوء نقل الحوكمة إلى مستويات تحت وطنية وما يمثلها من آليات الحكم الديمقراطي، ومستويات فوق وطنية وما يمثلها من آليات نقل السيادة التدريجي إلى مؤسسات فوق وطنية. دون إهمال حقيقة الترابط بين الاتجاهين في نقل الحوكمة.

يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي، ممثل لنظام ما بعد ويستفاليا، ليس فقط لصورة التكامل الأوروبي، بل أيضاً بالنسبة للمستقبل العالمي الناشئ لمتعدد المستويات. وذلك من خلال عدة أمور: 1- فكرة السيادة المحدودة، والمشاركة. 2- تحول ولاء الفواعل فوق وأسفل الوطنية (في بعض المناطق)، من المستوى الوطني للاستفادة من الموقع الجديد للحكم. 3- تحويل العلاقات بين الدول الأعضاء، وتماشياً مع أهداف الآباء المؤسسين، تم إضفاء الطابع الاجتماعي، والتعاون السلمي. بحيث أصبح، استخدام القوة في عمليات التسوية داخل الاتحاد الأوروبي، أمراً لا يمكن تصوره. 4- التحول إلى نظام ما بعد ويستفاليا، أخذ طابع العمليات التطوعية، واعتماداً أكثر على الحوار والتوافق، بدلاً من الإكراه. الحقائق المذكورة آنفاً، لا تنفي حقيقة أن الاتحاد الأوروبي: لم يصل إلى مرحلة السيادة الكاملة وذلك بفعل عدة أمور: 1- الاتحاد الأوروبي يستمد كل سلطاته من الدول الأعضاء. وقد تم إنشاؤه بفعل سلسلة من الاتفاقيات الدولية، فضلاً على أنه لم يتم التشكيك قط، أن السيادة الأصلية تقع على عاتق الدول الأعضاء. كما أن المجالات التي يمارس الاتحاد الأوروبي السيادة، مفوضة إليه من قبل الدول الأعضاء. 2- الوسائل القانونية: تطبيق والإشراف على تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي - إلى حد كبير- في أيدي الدول الأعضاء. ولا وجود لنظام قضائي للاتحاد الأوروبي، بشكل منفصل عن المحاكم الوطنية. 3- الموارد البشرية: -خلافاً لنظام الدولة ويستفاليا، الذي لديه سلطة على موارد بشرية هائلة- في أوائل عام 1999، كان الاتحاد الأوروبي يستخدم نحو 30000 شخص تماماً، أي بمعدل نصف عدد الأشخاص الذين يعملون في مدينة باريس. 4- الموارد المالية: تبلغ ميزانية الاتحاد الأوروبي نحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، أي لا يمكن مقارنتها بميزانيات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. 5- وسائل الإنفاذ. ليس لدى الاتحاد الأوروبي أي وسيلة لإنفاذ القانون-خلافاً للوسائل النموذجية لإنفاذ القانون في الدولة-، فالإتحاد ليس لديه شرطة أو جيش ذاتي. 6- محددات السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي المحددات متعلقة في الأمور العسكرية، وافتقار الدور الأوروبي لرؤية موحدة دقيقة، واقتصر السياسة الأوروبية على رد الفعل، ونقص الاستراتيجية المشتركة، إلخ.

تعامل الاتحاد الأوروبي مع مشروع بناء نظام ليبرالي-الشق الثاني من مشاريع بناء النظام الدولي-. باختصار سوف يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي تتعامل مع مشروع بناء النظام الليبرالي من خلال التكيف أو الاستمرار مع آليات الحكم الديمقراطي بوصفه الكمي - رأي الأغلبية- من جهة، ووصفه النوعي -السعي لتحقيق قيم حقوق الإنسان-. دون إهمال حقيقة بروز ردود الفعل السلبية المتمثلة في الأحزاب اليمينية "Brexit" كنموذج". وبالمثل فيما يتعلق في مشاريع البناء المتعلقة في الليبرالية الرأسمالية، من الصعوبة بمكان الجزم بأن

مشروع الاتحاد الأوروبي، يمثل اتجاه خطي "تكييفي"، فهو مشروع عمل أيضاً على صياغة تلك القيود "المشاركة في التكيف"، فالرأسمالية الأوروبية شهدت مرونة على مختلف الأصعدة، كما سوف يتم استنتاجه لاحقاً. تلك المرونة دفعت باتجاه إمكانية الاستمرار في فرض المزيد من تلك القيود، في ضوء غياب آليات بديلة. وعلى العكس أثبتت القيود الليبرالية قدرتها على الصمود بفعل تلك المرونة.

وفقاً لذلك، يبرز لمشاهد مشروع التكامل الأوروبي، تساؤل قوامه: لماذا لم يكن ثمة تحول كبير في الأفكار الليبرالية، سواء بالعودة إلى الكينزية الجديدة التي جلبت "السنوات الذهبية" بعد الحرب، أو تطوير القواعد الليبرالية في إطار أو قالب جديد؟ **الجواب** يكمن في مدى مرونة المبادئ الأساسية لليبرالية الجديدة، والتي تجسدها ستة أمور: 1-عمومية المبادئ الأساسية لليبرالية الجديدة، والتي تركز على الأسواق التنافسية، ومحدودية تدخل الدولة، وجعلها قابلة للتكيف إلى حد كبير مع الظروف والاحتياجات المتغيرة. وهكذا تمكنت الليبرالية الجديدة الانتقال من الأفكار التي تركز على تراجع الدولة، إلى تحرير الأسواق في الثمانينات تحت قيادة المحافظين. وتمكنت من استيعاب الأفكار التي تبدو متناقضة، كما هو الحال في حالة الرفاه، من خلال الصراع الأولي مع الأفكار الديمقراطية الاجتماعية، مع المحاولات للحد السلبي من الإنفاق الاجتماعي وحماية الوظائف، أدرجت هذه الأفكار في البرامج التي تسعى إلى تفعيل الآليات النشطة للدولة الرفاهية، لتعزيز كفاءة السوق. فضلاً عن حرق بند "عدم الإنقاذ" من خلال تقديم قرد ليونان بقيمة 110 مليار يورو في أيار 2010، لإنقاذه من التقصير السيادي، وإنشاء صندوق أوروبي للاستقرار المالي، برأس مال يبلغ 440 مليار يورو، وإضافات صندوق النقد الدولي، التي وصلت إلى 750 مليار يورو، تهدف إلى وقف العدوى من أزمة الديون السيادية في اليونان. 2- الليبرالية الجديدة غالباً ما تختلف في مصطلحاتها النظرية عن واقع التنفيذ، ومن الجدير بالذكر أن العديد من السياسات الليبرالية الجديدة، مثل خفض الأنفاق العام، وإصلاح الرعاية الاجتماعية، والحد من الحماية التنظيمية، يصعب تنفيذها، فهي لا تحظى بشعبية سياسية. هذا يساعد على تفسير لماذا الوعود لخفض تدخل الدولة في معظمها تكون جوفاء، ولاسيما إعادة هيكلة الدولة، لم تقلل بالضرورة من الإنفاق العام. 3- الأفكار الليبرالية الجديدة، أبدت أكثر فاعلية في المناقشات السياسية والخطاب السياسي، والفوز في معركة الأفكار-خاصة في ظل التعامل مع الأزمات-، ضد البدائل الأضعف. 4- تأخذ تحالفات المصالح القوية، الأفكار الليبرالية الجديدة، لأغراض استراتيجية، سواء كانوا يؤمنون بها أم لا. كما يمكن للسياسيين الاستفادة من الأفكار الليبرالية الجديدة لكسب السلطة أو الاحتفاظ بها. 5- تكتسب الأفكار الليبرالية الجديدة، القوة من إضفاء الطابع المؤسسي عليها في القواعد واللوائح، وذلك من خلال المؤسسات التنظيمية المحلية مثل البنوك المركزية المستقلة، فضلاً على الاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات المتعاقبة من أجل الاستقرار في منطقة اليورو. 6- مرونة الليبرالية الجديدة تتضمن طرقاً مختلفة لتفسيرها، في أوروبا وخارجها. وعموماً يمكن إجمال أربعة أصناف رئيسية في أوروبا: الفلسفة الاقتصادية الألمانية "ordo-liberal"، والتي تركز على تنسيق الأعمال والتعاون في مجال العمل والنمو القائم على التصنيع والتصدير، دفع إلى مزيد من التنظيم أكثر من المطلوب كما هو الحال في اقتصاديات السوق الحرة الأكثر ليبرالية في بريطانيا والولايات المتحدة، ونموها القائم على الأسواق المالية، والائتمان. في المقابل تشهد فرنسا وإيطاليا تدخل الدولة في مجال الأعمال والعمال حيث تراه ضرورياً. وتبقى اقتصاديات أوروبا الوسطى جيوب الليبرالية، على الرغم من أنها الأكثر تضرراً في الأزمات الاقتصادية.